التنمية المكانية: ماهيتها وأهدافها وتحدياتها عبر السياق التاريخي لمسيرة التنمية في ليبيا

سعاد العباني/ قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب/ جامعة طرابلس
Email: s.elabani@uot.edu.ly

Abstract:

The spatial development is an important element in achieving the aims of sustainable national development efficiency. The concept of Spatial planning can mainly refer to the approaches used by the public and private sector, in order to enhance the distribution of people and their activities in spaces of different scales. Spatial development and spatial planning can be defined as the coordination of practices and policies affecting spatial organization.

The importance of spatial development in Libyan society has emerged as the most important direction for the overall development, which equitable investment and distribution of development revenues are achieved. the development of basic infrastructure for economic activity, the alleviation of poverty and unemployment rates by generating jobs and the provision of education, health care, services and social welfare in Libyan society. One of the most important subjects that attracts and even reflects Libyans' aspirations throughout Libya for reconstruction is the achievement of all these aims.

However, there are many challenges to achieve consistency between population policies and spatial development plans to solve the population dilemma in the different regions of Libya. The political and security events impacted the process of development in Libya recently. Libya has turned into a rentier state that collects the oil revenues and distributes them to people. The state lacks real development plans through which it sets up spatial development projects under the framework of economic and political systems based on democracy, free market,

community control and community participation in setting up these plans that respond to its needs.

مُقدمة :

تكتسب التنمية المكانية أهمية بالغة في تحقيق التغيير والبناء وإعادة الاعمار، خاصة في المجتمعات ذات الاوضاع الهشة كالمجتمع الليبي المعاصر؛ وذلك بالاعتماد على الموارد والامكانات المحلية، وطرح البدائل المرتبطة بالأفاق المستقبلية للمجتمع المحلي والمجتمع القومي على حد السواء، وفي ظرف زمني محدد. وتعد التنمية المكانية أهم أبعاد التنمية، فهي أهم توجهات التنمية الشاملة لأي مجتمع والتي يتحقق من خلالها عدالة استثمار وتوزيع عائدات التنمية، وتطوير البني التحتية والأساسية للنشاط الاقتصادي، والتخفيف من معدلات الفقر والبطالة بخلق فرص عمل وتوفير خدمات التعليم والرعاية الصحية والخدمات والرعاية الاجتماعية بكافة الأقاليم لأي مجتمع .ومن أهم القضايا التي تستقطب بل وتعكس تطلعات الليبيين في مختلف انحاء البلاد بشأن إعادة الإعمار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ قضية تحقيق تنمية متوازنة تؤطر المساواة الفعلية وتكافؤ الفرص الحقيقية بين الليبيين بمختلف اماكن تواجدهم. وهنا يتأتى أهمية تحقيق التنمية المكانية. فالوضع القائم يعكس تفاوت بين المناطق المحلية ويعكس تنمية غير متفاوتة في كافة الابعاد، كما وأنه يتضح التباين في مستويات التنمية بين المدن داخل البلاد الواحدة. ووفقا لهذا المنطلق فان الحاجة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة تستدعي إعادة التوازن والحد من التفاوت المكاني .وترتبط التنمية المكانية بقضايا الحكم المحلي ونظامه وهيكليته الادارية المحلية في ليبيا. وبناء على ذلك، طرحت العدالة المحلية وما تتطلبه من ضمانات لتحقيق التنمية المكانية داخل القطر الواحد. وذلك عن طريق ربط مباشر بين العدالة الاجتماعية والعدالة المحلية، فالهدف البعيد المدى يتبلور حول العدالة في مستويات التنمية بين مختلف المناطق. ومن أجل ضمان فاعلية ذلك، يجب أن يؤسس نظام الحكم المحلي على اللامركزية في اطار وحدة الدولة وأن تمارس من خلال ديمقراطية محلية.

ومن هذا المنطلق ولحيوية وأهمية موضوع التنمية المكانية وتحدياتها ودورها في عمليات الاستقرار وإعادة الاعمار والتنمية في ليبيا المعاصرة، **تسعى هذه الورقة لمعالجة وتحليل المعطيات التالية:**

- تحديد مفهوم التنمية المكانية وأهميتها.
- بيان لأهم أهداف التنمية المكانية.
- عرض لأهم أساليب وسياسات التنمية المكانية.
- واخيراً استعراض لأهم تحديات التنمية المكانية في ليبيا عبر السياق التاريخي لمسيرة التنمية.

تأطير مفاهيمي:

لبناء اطار مفاهيمي محدد ننطلق؛ من معالجة مفهوم التنمية باعتبارها عملية ديناميكية متتابعة تستهدف القضاء على مظاهر التخلف الاقتصادي والثقافي والاجتماعي من خلال تغيير الهياكل الاقتصادية وأساليب الإنتاج، وتبني خطط واستراتيجيات تنموية تسعى لتحقيق أهداف التنمية في كافة أقاليم الدولة (محمد، 1988). إن مفهوم التنمية وبالاعتماد على تطبيقاتها في العالم كافة مفهوم مستمر؛ ولا يوجد مجتمع بلغ التنمية كوضع مثالي، فالمجتمعات يمكن مقارنتها ببعض فيما يتعلق بالخصائص البنائية التي تحدد درجة مرونتها البنائية، وعلى أساس هذه المرونة يمكن تقسيمها اعتمادا على مقياس درجة التقدم، على سبيل المثال يمكن القول مجتمعات أكثر أو أقل تقدماً في عملية التنمية. كذلك فالمجتمع هو الذي يتنامى، وقد تتغير المؤسسات أو النظم والبنى الاجتماعية؛ ولكن المجتمع هو الذي يتنامى وبالتالي فالتنمية الاجتماعية هي التنمية والتغييرات الأخرى في المؤسسات الاجتماعية هي فقط جوانب من التنمية الاجتماعية (جامع، 2000).

وأنه من المفيد أن نعرض على صعيد الأطر المعيارية الدولية تعريف الأمم المتحدة التنمية؛ حيث تؤطر التنمية على أنها "العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن" (الأمم المتحدة، 1956).

لقد تطور الفكر التنموي خلال مراحل زمنية مختلفة انطلقت من مفهوم (التنمية)، استنادا على العوامل الديموغرافية؛ وصولاً إلى مفاهيم متعددو وأكثر نضجاً تراعي عدة عوامل مجتمعة - اجتماعية واقتصادية وبيئية؛ طارحة مفاهيم متجددة للنمو والتنمية والتغيير وصولاً إلى التنمية المستدامة والمتوازنة والتنمية في المجال الجغرافي أو التنمية المكانية (جامع، 2000).

لقد أصبح مفهوم التنمية المكانية من الموضوعات ذات الأهمية البارزة في الفكر التنموي باعتبارها وسيلة فاعلة لتحقيق التنمية الشاملة، وأداة لتطوير البنّى التحتية وتوفير الخدمات الاجتماعية وتفعيل الأنشطة الاقتصادية، هذا فضلاً عن توفير فرص العمل لكل السكان أينما توطنوا دون فوارق أو تباين. وهذه توجهات راسخة في الفكر التنموي وتتشابك مع عديد المفاهيم الأخرى مثل

(الإنتاج – التخطيط الاقتصادي – التقدم - تحقيق الرفاه الاجتماعي والرخاء الاقتصادي)، والتي تسهم في تحسين أحوال معيشة الإنسان. جلها منطلقات بالنسبة للبحاث والخبراء وهدفاً لدراساتهم وأبحاثهم، بغاية وغرض العمل على زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة لحاجات الإنسان المتزايدة والمتغيرة بتغير الظروف المحيطة به والتي تظل حاجات ضرورية لاستمرار النمو، ولتحقيقها لابد أن يرتبط النمو الاقتصادي بتغير ونمو نوعي في مختلف المستويات المعيشية والاقتصادية والاجتماعية للسكان في كل مكان. ويمكن تعريف التنمية المكانية على أنها " التوزيع والتنظيم المكاني الفعال للأنشطة الانسانية وشروطها ضمن المجالات المكانية لتحقيق الأهداف المرجوة، وتعمل على إيجاد توزيع مكاني عادل ومتوازن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة" (غنيم، 12:2017).

والتنمية وفقاً لهذا المنطلق، يتم تعريفها وتحديد مفاهيمها على أنها عملية متعددة الأبعاد أكثر من كونها عملية اقتصادية واجتماعية، لتشمل الأبعاد الجغرافية والبيئية التي تتطلب دراسة جوانب متعددة للأقاليم التي يستهدف تنميتها- بمعني تحسين أحوالها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية - ويتطلب إشراك كافة الفاعليات في عملية التنمية المستهدفة بما في ذلك مصادر النمو وتوفير مواطن العمل وأهمها المجالات والأنشطة الاقتصادية من مشروعات صناعية أو زراعية أو سياحية أو خدمية والتي تعتبر كأهم مواقع العمل ومصادر الدخل فالتنمية عملية ذات غايات وأهداف متعددة مرحلية؛ ومتوسطة؛ وطويلة المدى، وتحتاج إلى وضع استراتيجية واضحة لتحقيق تلك الأهداف والغايات، وبذلك فإن بناء المرافق الاقتصادية الأساسية التي تقوم عليها التنمية المكانية بمختلف الأقاليم تؤدي إلى توطن السكان والاستقرار الاجتماعي، وبالتالي يتأتى التنوع الاقتصادي من خلال تميز كل إقليم - اقتصادياً - بموارده وثرواته التي تساهم بتنميتها واستثمارها في تنوع الإنتاج وتعدد قنواته وأدواته وزيادة معدلاته إضافة إلى توفر فرص العمل، وبالتالي ينمو الاقتصاد مكانياً ووطنياً لصالح جميع السكان في كل المناطق والأقاليم دون تمايز أو فوارق أو تهميش لأي منطقة أو حرمانها من ثمار التنمية الوطنية (عبد الرحيم، 2009).

زد على ذلك، فالتنمية عملية متشعبة متعددة الأبعاد ولكنها تتبع هدف رئيسي شامل وعام يتمثل في استثمار الموارد البشرية والطبيعية والمادية المتاحة في كل الأقاليم والتحكم في استغلالها للوصول إلى أقصى انتفاع ممكن في أقصر مدة زمنية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

ولا يمكن لأي تنمية أن تتمحور دون وجود وعاء مكاني لها لتتجسد آثارها في البيئة المحيطة بها وبدرجات متقاربة ومستويات غير متباينة، وبمعني آخر إذا كانت التنمية يبدأ مفهومها بالفكر؛ فإنها تنتهي بالجغرافيا؛ وتتجسد بالمكان وبالمحددات البشرية؛ ومن هنا يتجسد مفهوم التنمية

المكانية بالتغيرات التي تخضع لها حالة إقليم ما؛ بأسلوب علمي وبالتخطيط المنهجي وفقاً لمؤشرات واضحة ومحددة، وبما يؤدي إلى إحداث تحسين لظروف حياة سكانه. وتحدث تلك التغيرات بين أجزاء الإقليم المختلفة لتقليل الفروقات والتباين والتفاوت المكاني بين جزء وأخر من الإقليم، وذلك عن طريق الاستغلال والاستخدام الأمثل لموارد الإقليم وتحسين كفاءة إمكاناته البشرية والمادية بكافة تفصيلاتها .

ويعد البعد المكاني للتنمية عنصرا حيويا في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة، فالتخطيط المكاني هو الأسلوب الذي يوازن بين معياري الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في توزيع الاستثمارات وثمار التنمية عموما في مناطق البلد الواحد، وهو الأسلوب الذي يركز على الميزة النسبية في توزيع الأنشطة والفعاليات الاقتصادية على المناطق كافة مما يعظم من عوائد استغلال الموارد المتاحة وبالتالي فإنه الأسلوب الأمثل للتعامل مع عدم الإنصاف والعدالة في توزيع ثمار التنمية وفي تقليل التفاوت المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في مناطق البلد المختلفة وهو الأسلوب الذي من خلال تطبيقه السليم يفرض منظومة حضرية موزعة بشكل هرمي مقبول لها مدلولات إيجابية اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً (عبدالعال، 1990).

إن دور المكان يتعزز في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة مصحوبا بتوافر الامكانات والفرص التنموية الموزعة مناطقيا البلد، وهذا من شانع تعزيز فرص التخصص المكاني، فالبنية المكانية في ليبيا متنوعة وما ينجم عن هذا التنوع من إمكانات لوضع سياسات وأنماط تنموية مختلفة في مختلف المناطق. وبطبيعة الحال تسهم التنمية المكانية في التقليل من الاتجاهات التلقائية للهجرة الداخلية من إقليم لآخر، حيث يتم توزيع الخدمات بعدالة، ويصاحب ذلك توطين الصناعات ومختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة، وهذا من شانه خفض حدة البطالة وخفض معدلاتها، اعتمادا على تنويع وتحسين مستوى الأنشطة الاقتصادية بما يحقق توفير فرص عمل ورفع معدلات النمو في كل إقليم. كل ذلك يتأتئ بالحد من تركز الأنشطة في المدن الكبرى والرئيسية فقط (عبد الرحيم، 2009).

وتتباين أولويات التنمية المكانية بين إقليم وآخر، فقد تكون أولوية الأهداف في أحد الأقاليم هو زيادة دخل الفرد؛ في حين تكون الأولوية في إقليم ثانٍ متمثلة في رفع مستوى الخدمات العامة بذلك الإقليم؛ وتكون في إقليم ثالث متمثلة في توليد وزيادة فرص العمل وخفض معدلات البطالة. وقد يكون هناك أكثر من هدف لأحد الأقاليم تمثل أولوية للتنمية المكانية في ذلك الإقليم (معروف،2016)

إضافة إلى ما تقدم فإن البعد المكاني للتنمية من شأنه تأمين مشاركة اكثر فاعلية من قبل الادارات والمجتمعات المحلية في وضع ومتابعة حسن تنفيذ البرامج التنموية المحلية، أي أن التنمية المكانية متناغمة ومتوازنة مع مفاهيم استدامة التنمية؛ فهي عبارة عن احتواء للمحاور الثلاث للتنمية المستدامة وهي: المحور الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي (معروف، 2016) ويعني الجانب الاقتصادي للاستدامة؛ تعظيم واستدامة الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال تحقيق مقومات اقتصادية منتجة وبأفضل نوعية وجودة عالية. بينما يتمحور الجانب الاجتماعي حول الإنسان، والذي يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي، من خلال الاهتمام بتوفير العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات الاجتماعية للجميع في كافة المناطق. أما المحور البيئي فيراعي الحدود البيئية التي ينبغي عدم تجاوزها؛ مع المحافظة على الموارد الطبيعية من الاستهلاك غير المرشد والاستنزاف نتيجة للنمو السكاني المتزايد وأنماط الإنتاج غير المستدام واستنزاف المياه والتعدي على الغابات وتجريف التربة؛ وهذه كلها تجاوزات بيئية ينبغي الحد منها ومراعاة ذلك عند وضع السياسات التنموية.

وبمراعاة هذه الإبعاد الأساسية يتم التوصل إلى مفهوم وتطبيق التنمية المكانية المستدامة والمتوازنة التي تحقق مجموعة من الأهداف المتوافقة؛ وتستند على تكامل النظم الايكولوجية اللازمة للاستقرار البشري والحفاظ على مكوناتها الطبيعية، كما تحقق الرفاهية الاقتصادية للسكان في مختلف الأقاليم من خلال استثمار وحسن استغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة بكفاءة ورشاده؛ وفي ظل اعتبار أن أهم العوامل الأساسية للتنمية المستدامة هم أفراد المجتمع وتحقيق حاجاتهم ورغباتهم وصولاً للرفاهية والتمكين الاجتماعي.

مبادئ أساسية تستند عليها عمليات التخطيط الإقليمي: سياسات للتنمية المكانية:

تعتبر سياسات التنمية المكانية (الحضرية والإقليمية) هي الطريق الفعال لمواجهة المشاكل الحضرية والإقليمية من خلال استخدام أساليب مناسبة تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية في المكان، فضلاً عن معالجة السلبيات التي قد تنشأ في خطط التنمية لتحقيق التنمية المكانية المستدامة والمتوازنة. وهذا يتطلب تحديد المراكز أو التجمعات الحضرية التي ينبغي تنميتها على المدى البعيد، من خلال إعداد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في الأقاليم المراد تنميتها وتطويرها (العزاوي، 2016).

وتتكامل السياسة الحضرية مع سياسة التنمية المكانية الإقليمية التي تمثل الإطار التخطيطي الذي يحدد الاتجاهات الرئيسية لكيفية توزيع الموارد المادية و البشرية في كل إقليم بما يكفل

ويضمن كفاءة أهداف التنمية وإيجاد حالة من التوازن النسبي في توزيع الاستثمارات بين مختلف الأقاليم والمناطق بغية الحد من ظاهرتي التركز السكاني والتفاوت المكاني في مستويات التنمية.

ويتم وضع عدة محاور تمثل (سياسات التنمية المكانية) وهي في مجملها تعتبر أساليب مقترحة لمعالجة المشاكل الناشئة عن النمو في القطاعات والأنشطة التي تتمركز في عدد من المدن، مما يتسبب في تمركز السكان مخلفاً ظواهر الازدحام والاكتظاظ السكاني في تلك المدن التي تتوطن بها أنشطة اقتصادية جاذبة للأيدي العاملة- كالأنشطة والمشروعات الصناعية والإنتاجية الكبرى- التي تستخدم أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة وهذا يترتب عنه الكثير من المشاكل بسبب النمو الحضري غير المتوازن (عبد الرحيم، 2009).

عليه، لابد من وضع السياسات التنموية المكانية المناسبة التي تحقق مبدأ "العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية" لكل تجمع إنساني وفقاً لأوضاعه وموارده المتنوعة فالعديد من السياسات التي توضع دون مراعاة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية وتفهمها جيداً لا تحقق مستهدفات التنمية الحضرية والإقليمية المخطط لها بكفاءة.

ومن الأساليب التي تبنتها الدول الصناعية والمتقدمة تقنياً واقتصادياً ما يعتبر مبادئ أساسية تستند عليها عمليات التخطيط الإقليمي، وتعتبر سياسات للتنمية المكانية، تنطلق من تنمية مراكز استيطان وتجمعات إسكانية جديدة تتبع المدن المكتظة بالسكان لامتصاص الفائض في السكان، واستيعاب النمو المتسارع، وتكون تلك التجمعات الجديدة ذات جدوى وإمكانيات طبيعية وبشرية لاستيعاب توسعات لأنشطة واستثمارات اقتصادية قائمة أو استثمارات جديدة. ومن جاني اخر تعزيز الاهتمام بالتنمية الريفية، ووضع برامج جادة لتطوير خطط الاستيطان، وتوطين الاستثمارات والمشروعات الاقتصادية لمساعدة سكان الأرياف على التوطن في مناطقهم والحد من هجرتهم إلى المدن بحثاً عن فرص العمل والخدمات (العزاوي، 2016).

ومن ضمن الأساليب التي تبنتها الدول الصناعية و المتقدمة؛ العمل على الرفع من قدرات استيعاب بعض المدن الصغرى لتستقطب النمو المستقبلي في حدودها الجغرافية، ولتتم تنميتها كأقطاب نمو متوازنة مع المدن القائمة ولخفض معدلات التباين والفروقات بين المدن الكبرى والمتوسطة والمدن الصغرى في مستوى الخدمات وامكانيات الاستثمار الاقتصادي. والتركيز على استثمار الموارد والثروات الطبيعية والمادية في نطاق مختلف الأقاليم بما يساهم في إعادة هيكلة التنمية المكانية في تلك الأقاليم، ونشر الأنشطة الصناعية ومختلف الاستثمارات التنموية والخدمية، وذلك يؤدي إلى تسريع نمو كافة المناطق الحضرية والريفية ويقلل من الفوارق التنموية بينها (العزاوي،2016).

وتختلف الإمكانيات التنموية والاقتصادية من بلد لأخر والذي ينعكس باختلاف سياسات التنمية المكانية المتبعة بكل بلد، فسياسات التنمية المكانية تمثل الرؤية المستقبلية التي ترسم الخطوط العريضة لإدارة وتخطيط مختلف المجتمعات الإنسانية وتعني بترجمة السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية وتحويلها إلى مخططات للتنمية المكانية.

لذلك لابد من وضع السياسات التنموية المكانية المناسبة التي تحقق مبدأ "العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية" لكل تجمع إنساني وفقاً لأوضاعه وموارده المتنوعة فالعديد من السياسات التي توضع دون مراعاة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية وتفهمها جيداً لا تحقق مستهدفات التنمية الحضرية والإقليمية المخطط لها بكفاءة.

وقد أجمعت معظم الدراسات التي أعدت حول التنمية المكانية (غنيم، 1998؛ غنيم، 2017؛ الجوزكة، 1990) على جملة من السياسات والمبادئ الأساسية والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

- **سياسات التجمعات العمرانية الجديدة:**

تعد سياسات المدن والتجمعات العمرانية الجديدة وسيلة فاعلة لتجاوز أزمة توزيع السكان وحلحلة اشكالية التمركز السكاني في المدن الكبيرة أو العواصم، ويرتبط بذلك إلى حد بعيد بالتنمية الاقتصادية لهذه المراكز الحضارية. الامر الذي يتطلب تطوير وبناء تجمعات حضرية ومدن جديدة تحيط بالمدن الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية؛ وذلك بهدف امتصاص الكثافة السكانية العالية؛ وتوفير استثمارات اقتصادية جديدة من شانها أن تسهم في خلق فرص عمل للسكان ولتوطنهم واستقرارهم في التجمعات العمرانية الجديدة.

- **سياسات المواقع الصناعية والمناطق الحرة ومواقع المشروعات الكبرى:**

يتم اعتماد سياسات المواقع الصناعية و المناطق الحرة ومواقع المشروعات الكبرى في المناطق الصناعية التابعة للمدن ويلحق بها مجمعات سكانية عمالية كذلك المناطق الحرة التي تقوم على مبدأ نشاط اقتصادي كتجارة العبور أو النشاط السياحي وغيرها من أنشطة اقتصادية. وذلك في إطار توزيع الأنشطة الاقتصادية المنتجة والمتنوعة وخاصة الصناعية التي تتطلب أعداداً كبيرة من العمال ومساحات من الأراضي، والتخفيف من حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع السكان بشكل متوازن يساعد على الحد من تمركزهم في المدن والتجمعات الحضرية الكبرى.

- **سياسات الاستيطان والنمو والتطوير الريفي:**

يتم تحقيق أهداف ومقاصد سياسات الاستيطان والتطوير الريفي عن طريق القيام بالمسوح الوطنية لتحديد أوضاع المناطق الريفية وإمكانياتها وحاجاتها، لتكون أقطاباً للتنمية الريفية

المستهدفة. بحيث تستوعب القرى المحيطة بها والقريبة منها، وتكون بمثابة مركزاً للنمو لما يحيط بها من تجمعات ريفية وقروية وذلك في إطار معالجة عدم توازن توزيع السكان والانتشار العشوائي للتجمعات الريفية الصغيرة التي يصعب تقديم الخدمات لها

- **سياسات التوزيع المكاني للاستثمارات:**

تسعى سياسات التوزيع المكاني للاستثمارات نحو إنجاز هدف رئيسي يتبلور حول التقليل من الفوارق التنموية مناطقيا وجغرافيا، والهياكل الإدارية الرئيسية، وتحقيق التوازن التنموي بين المناطق الحضرية والريفية. مع نشر الأنشطة الاقتصادية، ومشروعات التنمية الزراعية واستصلاح الأراضي والتنمية الصناعية واستثمار المواد الخام والموارد الطبيعية المتوفرة بكل إقليم، ومراعاة التوزيع المكاني لمشروعات التنمية بكل مكوناتها وخاصة الخدمات الأساسية.

- **سياسات أقطاب النمو:**

تعتمد هذه السياسات على نشر عوامل التنمية وفقا للابعاد المكانية وذلك بحيث يتم استغلال الموارد الطبيعية والمادية، ومن خلال ذلك يتم تنمية عدة أقطاب رئيسية؛ والتي بنموها تستقر و تنمو كافة التجمعات المحيطة بها استثماراً لمواردها. وهذا كله يسهم في تحقيق التوطين والاستقرار والاهتمام بالمناطق الريفية والمهمشة التي لم تنال النصاب العادل من عائدات التنمية التنمية الاقتصادية.

وتراعى السياسات التنموية المتكاملة التي ينبغي تطبيقها في كل الأقاليم البعد المكاني للتنمية؛ وينطوي ذلك على تعزيز وتطوير مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية في مختلف الأقاليم لضمان الجمع بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية والمادية والمالية بكل إقليم.

التنمية المكانية في سياق التأريخ لمسيرة التنمية في ليبيا:

ملامح باهتة للتنمية المكانية والتحديات القائمة بعد الاستقلال:

بدأت مسيرة التنمية في ليبيا بعد أن تم الإعلان رسمياً استقلالها لتصبح (المملكة الليبية المتحدة)؛ وتنفيذاً لتوصية منظمة الأمم المتحدة بدعم (ليبيا) الدولة الوليدة فنياً ومالياً من قبل الوكالات والهيئات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة؛ تم تكليف فريق فني من البنك الدولي يضم عدد من الخبراء والمتخصصين لبحث إمكانية التخطيط الإنمائي اقتصاديا واجتماعيا في ليبيا، وبعد زيارة هذا الفريق إلى ليبيا واطلاعه على الأوضاع القائمة وأحوال السكان، أعد تقريراً قدمه إلى الحكومة الليبية متضمناً مقترحات محدودة ومتواضعة بشأن تنفيذ عدد من المشروعات التي تمثل أهمية وأولوية في ظل الأوضاع الصعبة التي كانت عليها ليبيا إبان استقلالها، رغم قناعة أعضاء الفريق بصعوبة تنفيذ أية برامج تنموية في ليبيا لعدة أسباب ومنها:

- القصور القائم في الوضع الاقتصادي، فالاقتصاد الليبي لا ينتج خيارات عديدة حتى يمكن تطويره، بدءاً من تعداد السكان المحدود جداً (كان تعداد السكان عند استقلال ليبيا يقل عن المليون نسمة بقليل) يقابله مساحة شاسعة لبلد مترامي الأطراف تمثل الصحراء القاحلة نحو (95%) من مساحته .
- تكوين الدولة – جغرافياً – من ثلاثة أقاليم متباعدة (إقليم برقة – إقليم طرابلس – إقليم فزان) تفصلها مسافات متباعدة ومساحات شاسعة كبيرة غير آهلة بالسكان ولا توجد بينها أية وسائل نقل أو اتصال، بل أن كل إقليم يمثل وحدة جغرافية منفردة ولم يسبق لها أن توحدت إدارياً مما يعيق تنفيذ أية برامج تنموية وطنية.
- لم تكن هناك رؤوس أموال وطنية في البلاد، أو أيدي عاملة محلية مدربة، ولم تكن هناك مهارات إدارية أو فنية لإدارة التنمية .
- وصفت ليبيا بالدولة المتخلفة اقتصاديا، فهي دولة فقيرة ولا تملك موارد وطنية، وأساليب العمل والإنتاج فيها بدائية، وأدوات الإنتاج محدودة جداً مما يعيق تنفيذ أية برامج أو خطط تنموية.
- المورد الأساسي في البلاد؛ والمهنة الأساسية للسكان كانت النشاط الزراعي والرعوي الذي كان محدوداً بشكل قاسٍ بسبب الظروف الطبيعية، والجفاف وانجراف التربة، والتصحر وزحف الرمال، والاستغلال الجائر في الماضي وخلال فترات الاستعمار للبلاد وفترات الحروب وتأثير ذلك على موارد المياه والتربة، والمراعي، والغابات بشكل عام وفي معظم الأراضي الليبية.
- غالبية السكان كانت تعيش على حد الكفاف ، وفي ظروف معيشية صعبة جداً فلم تكن هناك مصادر للطاقة، أو ثروات طبيعية لاستغلالها في تحسين الأوضاع.
- وصفت ليبيا من قبل الخبراء الأجانب بأنها وعاء ترابي هائل تشكل بسبب الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد؛ والإهمال البشع والاستغلال الجائر للتربة عبر عدد من العقود قبل استقلال البلاد في نهاية العام 1951م.

وبذلك لم تستطع تلك البعثة والمكلفة من قبل البنك الدولي أن تقترح على الحكومة الليبية اية خطط أو برامج تنموية، بل أوصت بالاهتمام بتوفير الخدمات الأساسية والمنافع العامة للسكان وفقاً لما هو متاح من موارد محدودة لدى الحكومة معظمها من الأموال التي كانت تُدعَم بها الحكومة الليبية من قبل دولتي امريكا وبريطانيا وفقاً للاتفاقيات المبرمة معها.

عليه ومنذ استقلال البلاد، ومع بداية العام 1952م وحتى العام 1963م جرت عدة محاولات لوضع خطة تنموية تتضمن عدداً من المشروعات في المجالات التي تمثل أولوية وتأتي في سياق تحسين الأوضاع الإنسانية للسكان في المدن الرئيسية وبعض القرى، وقد تم تنفيذ بعض من تلك

المشروعات في مجال الكهرباء ومجال الطرق ومجال المباني الإدارية للحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الثلاث. مع الاشارة إلى بعض المشروعات الخدمية في مجالات التعليم والصحة والإسكان (الحداد، 2012).

وقد أتبعت الحكومة الليبية توزيع هذه المشروعات على الولايات الثلاث (طرابلس- برقة - فزان)، وبالتالي كان هناك ثلاثة أقطاب للتنمية المكانية فرضتها الظروف الجغرافية للبلاد، ونظام الحكم المحلي والنظام الإداري (نظام الولايات الثلاث) وبالتالي كان التركيز على عواصم هذه الولايات (طرابلس – بنغازي –سبها)، وعلى عدد محدود من المدن في نطاق كل ولاية (الحداد، 2012).

خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولى في ليبيا 1963م - 1969م :

تنمية مكانية للأقاليم الثلاث:

في السنوات اللاحقة 1963م - 1969م تم تنفيذ أول خطة تنموية في البلاد شملت أهدافاً، وسياسات عامة وقطاعية وتضمنت مشروعات موزعة قطاعياً ومكانياً. وبالنظر لتعديل الدستور في العام 1963م وإلغاء نظام الولايات، فقد قسمت البلاد إلى (عدد 10 محافظات) يتفرع عنها عدد(30) متصرفية وعدد (143) مديرية (قانون سنة 1963). وبالتالي تم توزيع المشروعات على المحافظات، وعملت الحكومة على تنفيذ عدد كبير من المشروعات في إطار هذه الخطة والتي تمثل تنمية مكانية حقيقية، وإن غاب على هذه الخطة التأسيس الصحيح من حيث تحديد أهداف تنموية تساهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي يقابل الاستثمارات التي رصدت للميزانية العامة وتم إنفاقها خلال السنوات 1963م – 1969م، بل تم توزيع المشروعات وفقاً للرغبات وتأسيساً على حجم الاحتياج الكبير في كل المحافظات ،ورغم ذلك فإن تنفيذ عدد من المشروعات المهمة كان يمثل تنمية مكانية حقيقية في البلاد، وقد اشتملت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولي (1963م – 1968م) على برامج ومشروعات تنموية في كافة القطاعات في إطار المستهدفات النوعية والقطاعية التي سعت الخطة لتحقيقها.

خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الثانية في ليبيا (1969م - 1974م) :

تنمية مكانية بكافة الأقاليم الاقتصادية:

في العام 1968م تم الإعداد للخطة التنموية الخماسية الثانية (1969م - 1974م) على أن يتم توزيع المشروعات بما يمثل تنمية لكافة المناطق وتنشيط إقامة المرافق الاقتصادية الأساسية لتكون الأساس الذي يقوم عليه نمو جميع المناطق في المستقبل وعلى الأخص (مشروعات الطرق - الموانى - المطارات - إقامة محطات وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي - الجامعات-

المستشفيات العامة والتخصيصية) وغيرها من المشروعات المرتبطة بتنمية المرافق الأساسية للمدن والقرى وتعزيز التنمية المكانية من خلال تقسيم البلاد إلى (أقاليم اقتصادية) في سعى لتنمية مختلف المناطق الجغرافية للبلاد استثمارا لما تحويه من إمكانات وموارد طبيعية واقتصادية بهدف توسيع وتنمية القاعدة الاقتصادية لمختلف المناطق، مع الاهتمام الخاص بالمناطق الواقعة خارج المراكز السكانية الرئيسية، وذلك بهدف الاستغلال الأمثل لكل الموارد الطبيعية والاقتصادية المتوفرة في كل منطقة على أقصي حد ممكن وإقامة توازن بين استغلالها ومدى المتوفر من الأيدي العاملة في كل إقليم اقتصادي.

كما استهدفت خطة (التنمية الخماسية الثانية 1969م - 1974م) تحقيق جملة من الأهداف الإنمائية القطاعية والمكانية متوسطة وطويلة الأجل لتنمية المناطق الاقتصادية المقترحة (وعددها 14 منطقة) ضمن إطار الاقتصاد الوطني، والعمل على تنمية اقتصاد البلاد على أساس جغرافي مناطقي، واقترحت الخطة استراتيجية إنمائية لتحقيق تلك الأهداف في المناطق الاقتصادية **كان أبرز معالمها الآتي:**

- الاهتمام بالأنشطة الاقتصادية القائمة والموزعة جغرافيا وأهمها التنمية الزراعية على نطاق واسع لكل منطقة تبعاً للمستوى الذي كانت عليه عند الإعداد للخطة ووفقاً للإمكانيات الطبيعية المتوفرة والخصائص المحلية بكل منطقة، والتوسع في إنشاء المرافق التي تخدم النشاط الزراعي وتسويق إنتاجه، وإضافة للزراعة أدرجت بالخطة عدة أنشطة واعدة ذات أهمية اقتصادية.
- تخفيف الفوارق في الأحوال المعيشية بين السكان في مختلف المناطق، بالاعتماد على خلق فرص عمل جديدة وزيادة في الطاقة الإنتاجية وارتفاع في الدخل، خصوصاً في المناطق التي لا تتمتع بمستوي عالٍ في المجالات الاقتصادية المتنوعة الواعدة، وتوجيه مشروعات الخدمات بما يضمن تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات الأساسية لجميع فئات المجتمع في كافة المناطق.
- تحقيق اندماج اقتصادي واجتماعي في البلاد، وهو هدف في غاية الأهمية يتوقف عليه مستقبل النمو العام، ورغم وجود مصاعب تؤثر في إمكانية تحقيق هذا الهدف القومي بسبب أتساع مساحة البلاد وقلة سكانها وضعف إمكانيات اسواقها المحلية، على أن يتم تدريجياً، وعلى مراحل، وقد اقترحت الخطة مشروعات تخدم هذا الهدف منها: توسيع وسائل النقل والمواصلات ، وتسهيل الانتقال بين المناطق، وتنمية التبادل التجاري بينها على أساس التخصص والتوسع الإنتاجي في كل منطقة من المناطق.

أهداف واستراتيجية الخطة الخمسية التنموية الثانية 1969م – 1974م:

أولاً- الأهداف التنموية للخطة:

لقد وفر اكتشاف البترول وتطور صناعته مورداً كافياً من الأموال اللازمة لتنمية البلاد، ولذا فإن توفر الأموال لم يكن بمثابة عامل يحد من التنمية في ليبيا كما هو الحال في كثير من البلدان النامية الأخرى (التير، 1992). وبالتالي كانت خلاصة المجهود التخطيطي الذي صاحب الإعداد للخطة الخمسية للتنمية يعتمد على استغلال الموارد الوطنية الطبيعية والمادية بالطرق التي تكفل النهوض باقتصاديات البلاد على المدى الطويل. وقد تم تحديد الأهداف الطويلة الأمد لتنمية البلاد، مع وضع المجهود الإنمائي جملة من العوامل لها من تأثير على تحديد الأهداف الإنمائية، وعلى الطرق والأساليب الفنية التي من الواجب استخدامها لتحقيق الأهداف المرسومة للخطة التنموية.

إن ضخامة حجم البلاد الجغرافي، واتساع مساحتها وضآلة الكثافة السكانية المتناثرة فوق أرضها تفرض صعوبات خاصة فيما يتعلق بالنقل، وحجم الأسواق وتعميم ثمرات التنمية خاصة في المناطق النائية والبعيدة عن العمران (خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثانية 1969م – 1974م). كما أن البلاد كانت تعاني نقصاً كبيراً في المهارات البشرية ، كما وأن قلة عدد السكان بالقياس إلى اتساع مساحة البلاد وإلى حجم وسرعة الجهود الإنمائية، علاوة على أن البلاد كانت تعاني من نقص العمالة الماهرة في معظم المجالات ، كذلك نقص العمالة العادية وغير الماهرة في بعض المجالات.

وكان الهدف العام للخطة الخمسية الثانية يتمثل في دفع عجلة التنمية إلى الأمام نحو حياة أكثر ازدهارا واكتمالا لجميع الليبيين، وينطوي هذا الهدف العام على كثير من الأهداف التفصيلية التي رؤى أنها تسهم عند تحقيقها في ضمان حياة أفضل للمواطنين وفي توفير فرص أكبر للعمل، بالإضافة إلى أن هذه الأهداف كانت تتضمن (تعليم وتدريب المواطنين على المهارات اللازمة، وزيادة إنتاجيتهم لزيادة الدخول عن طريق تحسين إنتاج السلع والخدمات).

وإلى جانب السعي إلى زيادة الدخل بصفة عامة فإنه تم التخطيط لتقليل التفاوت في الدخل بين مختلف الفئات الاجتماعية، ومعالجة التباين والتفاوت في نمو مختلف المناطق في ليبيا عن طريق مساعدة كافة المناطق وتمكينها من استغلال إمكانياتها الاقتصادية الاستغلال الأنسب ضمن برامج التنمية المكانية.

وكان من المستهدف تنمية وتطوير القطاعات الواعدة من الاقتصاد الوطني ، حتى لا تعتمد البلاد اعتماداً كلياً على النفط في بنائها الاقتصادي، وذلك بالتقليل من هذا الاعتماد على مر الزمن،

وخلق موارد أخرى نامية يمكن استغلالها بجانب النفط كدعائم للتنمية الاقتصادية في البلاد، وتحقيق اقتصاد يتسم بالتوازن والاستقرار والإنتاجية العالية، إضافة إلى جانب آخر تم التخطيط على تنميته وتحسينه والاهتمام به. **وقد وضعت جملة من الأهداف الطويلة الأجل للتنمية على النحو التالي :**

1- تحقيق نمو سريع في الاقتصاد الوطني ، وعلى الأخص عن طريق زيادة إنتاجية كل مواطن في كافة المناطق، وضمان توفير المزيد من فرص العمل.

2- التقليل من مقدار التفاوت الاقتصادي بين المنطقة والأخرى، وفي داخل كل منطقة اقتصادية، وتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية المحددة (كالتخفيض من التفاوت في الدخل والثروة ، وتوفير قدر من الضمان الاجتماعي ،وتعميم التطوير الاجتماعي والثقافي الذي يؤدي إلى التوسع الاقتصادي السريع).

3- توفير مساكن أنسب، وخدمات صحية أفضل، ومرافق تعليمية أوسع، بحيث يتسلح المواطنون بالعلم والمهارات الفنية والمهنية اللازمة لتلبية الطلبات المتزايدة على المهن التي تتطلب مهارات وتخصصاً عالياً ، وكذلك تشجيع المواطنين على زيادة إسهامهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4- تنمية القطاعات غير النفطية من الاقتصاد الوطني - كتحقيق الحد الأقصى للإنتاج الزراعي، وإقامة الصناعات الوطنية - حتى يتسنى للبلاد سد احتياجاتها بصورة رئيسية من الطاقة الإنتاجية المتوفرة لديها.

5- توفير المرافق الأساسية الاقتصادية اللازمة، وبما يكفي لمواجهة الطلبات المتوقعة في المستقبل.

ثانياً- استراتيجية التنمية:

روعيّ في إعداد الخطة الخمسية الثانية إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف البعيدة المدى السابقة الذكر، مع العمل في الوقت نفسه وفي الحدود العملية الممكنة على تلبية احتياجات المجتمع العاجلة في المدى القصير، وكانت الاستراتيجية التي تقوم عليها الخطة ترمي إلى تحقيق زيادة سريعة في المعروض من السلع والمواد الغذائية، بينما تنطوي في الوقت نفسه على إنشاء قاعدة متينة للتنمية الاقتصادية، والتطور البعيد المدى للمجتمع.

الاستراتيجية البعيدة المدي:

إن الاستراتيجية البعيدة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي أدمجت أسسها في الخطة الخمسية الثانية، كانت ترتكز على عدة مهام أساسية لتهيئة قاعدة واسعة وسليمة لتنمية سريعة في سنوات الخطة وبأن تستمر خلال السنوات اللاحقة للخطة وأهمها:

1- تنمية القوى العاملة، وحسن استخدامها، وبناء مزيد من موارد رأس المال البشري حتى يتوفر في الوقت المناسب مورد كافٍ من الليبيين المؤهلين والمتدربين والمهنيين من ذوي المهارات الفنية، وبما يقلل بصورة فعالة من الاعتماد على الأجانب.

2- العمل على تطوير الرأسمال الطبيعي، وعلى الأخص الموارد المهمة من الأراضي والمياه.

3- اتخاذ الإجراءات الخاصة بإقامة قاعدة لتنويع الاقتصاد من أجل تقليل الاعتماد على البترول، ويتمثل هذا الجهد في توسيع وتنمية أنشطة الزراعة والصناعات والخدمات غير البترولية.

4- وبذلك تضمنت الخطة مشروعات لتنمية المرافق الأساسية مثل:(الطرق، والموانئ والمواصلات، والمطارات إلخ)، والتي من شأنها تحقيق مهمة مزدوجة وهي المساعدة في ربط كافة المناطق في البلاد ببعضها البعض و تنميتها مكانياً كما أنها تهيئ في الوقت نفسه أساساً للنمو الاقتصادي في المستقبل.

الاستراتيجية قصيرة الأمد:

باعتبار أن البلاد كانت في فترة الستينات من القرن الماضي تواجه عدة أوضاع وأزمات معيشية تتطلب اهتماما عاجلاً ونتائج سريعة، وعلى ضوء تلك الأوضاع أعدت حينها استراتيجية قصيرة اعتمدت وضمنت في الخطة الخمسية الثانية وكانت أهم محاورها الآتي:

1- بذل الجهود الرامية إلى تلبية احتياجات البلاد الكبيرة من المساكن والمرافق الصحية والتعليمية والطرق والموانئ، وكافة الإنشاءات المادية الأساسية الأخرى التي تحتاج إليها البلاد؛ بما قد يؤدي إلى زيادة التضخم وذلك بسبب النقص النسبي حينها في الطاقة الإنشائية والعمالة الماهرة؛ وسبب ذلك أن إنشاء هذه المرافق يضع القوة الشرائية في أيدي العمال ومتعهدي مواد البناء (الموردين) والمقاولين ولكنه لا يزيد من مقدار المعروض من السلع والخدمات التي يمكن إنفاق الأموال عليها.

2- إن توفر فرص العمل المربح في المراكز السكانية الكبيرة يجلب الناس من المناطق الريفية ويدفعهم إلى النزوح إلى تلك المراكز، وكان هذا أمراً ملحوظاً بنوع خاص في حالة مدينتي طرابلس وبنغازي، وبالتالي فإن الاستراتيجية قصيرة المدى كانت تسعى إلى تخفيف هذا (الاندفاع إلى المدن) بأن تتحقق البرامج الزراعية الطويلة المدى، وتبدأ في إعطاء طاقة إنتاجية أعلى للحصول على دخل أكبر من الحرف الزراعية و حينها تصبح أكثر جاذبية، بما يساهم في زيادة الدخل الزراعي، وتوفير سبل الحياة في الريف والمدن الصغيرة علاوة على إنشاء مراكز الجاذبية في مختلف أنحاء البلاد لتخفيف ضغط الهجرة عن مدينتي طرابلس وبنغازي.

3- ترتبط المشكلة السابقة بمشكلة تعميم ثمرات التنمية على كافة أفراد الشعب، وعلى الأخص أولئك الذين يعيشون في المناطق النائية، حتى يتسنى للثروة المكتسبة من البترول أن تأخذ مظهراً ثابتاً في كافة أنحاء البلاد بحيث تعود بالفائدة على جميع المواطنين (وزارة التخطيط والتنمية – 1968).

وقد تم اعتماد استراتيجية تنموية لتنفيذ برامج ومشروعات الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1969م – 1974م، وما يليها من خطط تنموية استمرارا للجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف العامة البعيدة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، وتركز هذه الاستراتيجية على مضمون وهدف أساسي وهو تنمية المناطق الاقتصادية المقترحة ضمن إطار الاقتصاد الوطني، وما يتطلبه الأمر من التنمية المكانية على أساس جغرافي تبعاً لمستويات المناطق المقترحة وإمكانياتها الطبيعية المتوفرة، إضافة إلى تنمية مركزي وقطبي الاهتمام الرئيسين (طرابلس - وبنغازي). والجدول التالي يبين أهم الاقاليم والمناطق الاقتصادية التي اعتمدت في الخطة الخمسية الثانية .1974 / 1969

جدول (1) يبين الأقاليم والمناطق الاقتصادية التي اعتمدت في الخطة الخمسية الثانية 1969 / 1974

ر. ت	الأقاليم والمناطق الاقتصادية	
1	منطقة الجفارة الغربية	الزاوية – زوارة – العجيلات – صرمان – الزهراء – سهل الجفارة الداخلي – سفوح تلال الجبل الغربي .
2	منطقة الجبل الأخضر	درنة – البيضاء – القبة – شحات – سوسة – المرج.
3	منطقة واحات الكفرة	الجوف – الكفرة .
4	منطقة طبرق	طبرق – البردي – كمبوت – إمساعد – التميمي – القرضة – الجغبوب.
5	منطقة الجبل الغربي	نالوت – كاباو – يفرن - - الجوش – جادو.
6	منطقة وادي الشاطىء	براك – إدري – برقن – الجردة .
7	منطقة وادي الآجال وواحة غات	سبها – أوباري – الزيغن – بنت بيه – الغريفة – العوينات – البركت.
8	منطقة طر ابلس	القربوللي – بن غشير – سو اني بن يادم – العزيزية – جنزور – الزهراء – وادي المجينين .
9	منطقة خليج سرت	سرت – بن جواد – بو قرين – القداحية – النوفلية – بويرات الحسون – البريقة
10	منطقة وادي الحفرة	وادي برجوح – وادي عتبة – حمادة مرزق – القطرون – تمسة – تراغن – أم الأرانب .
11	منطقة سهل بنغازي	بنغازي – الأبيار – توكرة – قمينس – الكويفية – سيدي خليفة – النو اقية – بنينة – الرجمة – سلوق – المقرون.
12	منطقة الخمس ومصر اتة	ترهونة – الخمس – زليتن – مصر اتة – لبدة – تاورغا.
13	منطقة جنوب الجبل الغربي	سيناون – غدامس – بني وليد – مزدة .
14	منطقة الجفرة	ودان – هون – سوكنة – زلة – الفقها.

المصدر: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثانية 1969م – 1974م.

الخطط التنموية اللاحقة : خلال الفترة 1973م – 1985م:

تم تنفيذ ثلاث خطط تنموية خلال الفترة ما بين 1973م – 1985م وذلك على النحو التالي:

- خطة التنمية الثلاثية 1973م – 1975م.
- خطة التنمية الخماسية 1976م – 1980م (خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي).
- خطة التنمية الخماسية 1981م – 1985م (خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي).

وقد تم تنفيذ المشروعات والبرامج التنموية من خلال تلك الخطط بأسلوب التخطيط المركزي وتوزيع المشروعات على عدد (10) محافظات في الفترة ما بين عام 1973م وعام 1975م وعلى عدد (46) بلدية في الفترة 1975م – 1979م والتي تم دمجها ليصل عددها إلى(24) بلدية في العام 1984م، بما يمثل تنمية منتشرة مع التركيز على عدد من المدن الرئيسية والكبرى التي تقدم الخدمات لما يحيط بها من مدن صغرى وقرى منتشرة بمختلف الأقاليم، ولم تتحقق الأهداف التنموية التي تم التخطيط لها بنفس المعدلات وذلك باختلاف مستويات الإدارة المحلية (البلديات ثم الشعبيات)، ولم يتحقق هدف التنوع الاقتصادي رغم الإنفاق التنموي الكبير على مشروعات إنتاجية في مجالي الزراعة والصناعة حيث لم تتحقق المعدلات المخطط لها للنمو ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وظلت الهيمنة لنشاط النفط والغاز دون تنوع يذكر لباقي الأنشطة الاقتصادية واستمر الاداء التنموي خلال السنوات اللاحقة 1986م – 2007م على شكل ميزانيات تنموية سنوية ليصل إجمالي الإنفاق التنموي حتى العام 2006م نحو (150) مليار دينار(البنك الدولي، 2006)، وبلغ الإنفاق التنموي خلال الأعوام اللاحقة 2006م – 2010م نحو (100) مليار دينار دون تحقيق كافة الأهداف التنموية وأهمها التنوع الاقتصادي وعدالة توزيع ثمار التنمية، وتركزت السلطات في الحكومة المركزية التي كانت تجسد الأداء الاقتصادي الريعي، وتتحكم في تنمية المناطق وفقاً لخطط تعد وتنفذ مركزياً دون أن يكون للإدارة في المستويات المحلية أي جهد يذكر في التخطيط للتنمية المكانية أو استثمار وتنمية الموارد الطبيعية القائمة في نطاق كل منطقة (التير، 1992).

غياب للتنمية المكانية وحضورواضح للمركزية:

إن غياب العدالة المكانية في توزيع مخصصات التنمية أدى إلى تفاوت مكاني حاد بين أقاليم الدولة، مما ترتب عنه حصول أربع مناطق إدارية وهي طرابلس، بنغازي، مصراتة، وسرت على 41.8% من مخصصات التنمية في الفترة من 1986 إلى 2010. وفي المقابل حصول 28 منطقة إدارية على 28.2% من مخصصات التنمية، هذا مؤشر يدل على أن هناك تحيزاً لصالح مراكز وأقاليم النمو الرئيسة بحكم إتباع مركزية التخطيط والتنفيذ لبرامج وخطط التنمية.

ورغم الجهود التي قامت بها مصلحة التخطيط العمراني بمساندة ودعم فني من قبل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الهابيتات)، ورغم الإعداد الجيد للمخطط الطبيعي الوطني طويل المدى للفترة (1980م-2000م) وللفترة التالية (2000م-2025م)، وإعداد الدراسات والمخططات الإقليمية و الإقليمية الفرعية سوى دراسات ومخططات الجيل الثاني أو دراسات الجيل الثالث؛ إلا أنه لم يتم الاعتماد عليها في تأسيس ووضع الخطط والبرامج التنموية ولم تكن

الاستعانة بالدراسات والمخططات العمرانية إلا في عملية توطين المشروعات مكانياً وتحديد مواقع مشروعات المنافع العامة والمباني الخدمية والإنتاجية وعند وضع مخططات لشبكات (الطرق - المياه والصرف الصحي - والتغذية بالكهرباء والاتصالات).

ومرد ذلك إلى الانفصام وضعف التنسيق الكامل بين التقاسيم والتوزيع المكاني للمخططات العمرانية وبين نظام الحكم المحلي في ليبيا والهيكلة الإدارية التي لم تشهد استقراراً خلال العقود الماضية، بل كانت التغيرات المتوالية في نظام الإدارة المحلية بمختلف مستوياتها وما مرت به من عمليات دمج وإلغاء في مكونات الإدارة المحلية وفي المؤسسات العامة والحكومة المركزية، ولم يتم الاستقرار على نظام إداري يمثل توافق مع التوزيع الجغرافي والخصائص المكانية لمختلف المناطق ويساهم في وضع أسس للحوكمة الرشيدة بعيداً عن مركزية الإدارة العامة وهيمنة المؤسسات العامة بالدولة، مما أثر في كفاءة إدارة واستغلال واستثمار وعدالة توزيع ثمار تنمية الموارد البشرية والطبيعية في كل إقليم جغرافي.

ورغم اعتماد نظام المحافظات، ثم البلديات وصولاً إلى الشعبيات وما تفرع عنها من تكوينات إدارية محلية إلا أن إدارة التنمية وإدارة الموارد كانت مركزية بما في ذلك تخصيص استثمارات التنمية وتوزيع المشروعات وتوطينها، ولم يتم استثمار الموارد والثروات الطبيعية التي كانت تميز مختلف الأقاليم الجغرافية بكفاءة وبما يؤدي إلى نمو اقتصادي مكاني مما نتج عنه تفاوت وتباين في نمو تلك الأقاليم والمدن الرئيسية التي تركز فيها فرص التنمية والخدمات وفرص التشغيل.

إن اعتماد نظام للإدارة المحلية يستند الى ماهو موجود ومتوفرمن دراسات ومخططات عمرانية وطنية وإقليمية، ويتوافق مع تقسيم البلاد إلى نطاقات أو أقاليم رئيسية تمثل أقاليم اقتصادية قابلة للنمو وتحديد فروعها الرئيسية والثانوية وفقاً لنظام التخطيط العمراني بمختلف مستوياته سوف يساهم في تحقيق تنمية مكانية متوازنة ومستدامة واستثماراً أمثل لكل الموارد الطبيعية والبشرية في جميع المناطق برشادة وعدالة وفاعلية.

لم تتحقق الأهداف التنموية التي تم التخطيط لها بنفس المعدلات وذلك باختلاف مستويات الإدارة المحلية (البلديات ثم الشعبيات)، ولم يتحقق هدف التنوع الاقتصادي رغم الإنفاق التنموي الكبير على مشروعات إنتاجية في مجالي الزراعة والصناعة حيث لم تتحقق المعدلات المخطط لها للنمو ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وظلت الهيمنة لنشاط النفط والغاز دون تنوع يذكر لباقي الأنشطة الاقتصادية، واستمر الاداء التنموي خلال السنوات اللاحقة 1986م – 2007م على شكل ميزانيات تنموية سنوية ليصل إجمالي الإنفاق التنموي حتى العام 2006م نحو (150) مليار دينار، وبلغ الإنفاق التنموي خلال الأعوام اللاحقة 2006م – 2010م نحو (100)

مليار دينار دون تحقيق كافة الأهداف التنموية وأهمها التنوع الاقتصادي وعدالة توزيع ثمار التنمية، وتركز السلطات في الحكومة المركزية التي كانت تجسد الأداء الاقتصادي الريعي، وتتحكم في تنمية المناطق وفقاً لخطط تعد وتنفذ مركزياً دون أن يكون للإدارة في المستويات المحلية أي جهد يذكر في التخطيط للتنمية المكانية أو استثمار وتنمية الموارد الطبيعية القائمة في نطاق كل منطقة.

تحديات التنمية المكانية بعد سنة 2011 :

تواجه الدولة الليبية المعاصرة العديد من التحديات لتحقيق التنمية المكانية كجزء من التنمية الشاملة فقد أثرت الاحداث السياسية الامنية على واقع عملية التنمية في الدولة حيث أدى الانقسام السياسي وحالة الحرب الدائرة إلى تخريب وتدمير البنية الموجودة بدلاً من تحقيق أهداف التنمية.

وما زاد من تفاقم الازمة؛ عدم سيطرة الدولة بشكل كامل عل كافة الموارد والذي كان له بالغ الاثر في التوجه نحو تنمية المناطق والاقاليم الليبية، خاصة مع حالة الانقسام السياسي التي خلفت انقساماً في الموارد الاساسية في الدولة.

علاوة على ذلك اشكالية صياغة دستور للدولة والضمانات الدستورية لتحقيق تنمية متوازنة تحقق المساواة الفعلية وتكافؤ الفرص الحقيقية بين مواطني الدولة بمختلف أماكن وجودهم، إضافة إلى وضع التزام على الدولة لتأهيل القر ى والمدن بناء على مقتضيات العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والمتوازنة. وضمان توزيع عادل للمشروعات والمصالح والشركات العامة بين المدن، بما يكفل توزيع فرص العمل وتشجيع الاستثمار والانشطة المناسبة فيها.

بعد ثورة (فبراير 2011) طرحت فكرة العدالة المحلية وما تتطلبه من ضمانات لتوزيع التنمية جغرافيا بين مختلف أماكن الدولة من خلال ربط مباشر بين العدالة الاجتماعية والعدالة المحلية من أجل تعديل الفروق في مستويات التنمية بين مختلف المناطق. و يجب الاخذ بعين الاعتبار أن معظم البيانات والاحصائيات الخاصة بليبيا تحتاج إلى تحديث، فمعظمها يعود إلى فترة ما قبل الثورة، وهذا يقلل من فعالية أي تحرك نحو التنمية المكانية في الوقت الحالي ذلك أن أي خطة يجب أن تبدأ بتحديد الاحتياجات التي تعتمد بشكل كبير على البيانات والمعلومات على المستوى الوطني (صندوق النقد الدولي، 2012).

من المخاطر التي يجب الانتباه لها في ليبيا بعد الثورة تحول الدولة إلى دولة ريعية تجني عوائد النفط وتوزعها على الشعب دون وجود خطط تنمية حقيقية تحقق تنمية مكانية من خلال نظم

اقتصادية وسياسية أساسها الديمقراطية وحرية السوق، والرقابة المجتمعية ومشاركة المجتمع المحلي في وضع خطط التنمية التي تتوافق مع احتياجاته (صندوق النقد الدولي، 2012).

هذه كانت أبرز المعوقات والتحديات التي واجهت مسيرة التنمية في المجتمع الليبي في سياقها التاريخي، والتي يمكن توظيفها لتلافي تأثيرها على إعادة الاعمار وتحقيق التنمية، ومنع فشل الخطط والبرامج البديلة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة في ليبيا.

الخاتمة:

تناولت هذه الورقة بالتحليل والعرض لبعد هام وجوهري من أبعاد التنمية وهو التنمية المكانية، حيث تم تحديد مفاهيمها وأهميتها في ادبيات التنمية، وتتبع حيثيات تطورها عبر السياق التاريخي لمسيرة التنمية في ليبيا. ونخلص للتأكيد على أنه لتحقيق التنمية المتوازنة مكانياً وقطاعياً وإعادة الإعمار، يتوجب انتهاج التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الضامن لتحقيق أهداف وطنية، وذلك باستثمار وحسن استغلال وإدارة الموارد والثروات الطبيعية والبشرية والإمكانات المتاحة؛ والاستفادة الفاعلة منها وذلك بتنفيذ أفضل وأنجح الخطط والبرامج والمشروعات التنموية، وفقاً لمسار تنموي شامل ومتكامل يغطي كل ربوع البلاد، في إطار اقتصاد وطني يوفر فرص متعددة تقود إلى عدالة توزيع المشروعات والبرامج التنموية، ولينال كل جزء من البلاد نصيبا عادلا من ثمار التنمية.

إن تزايد الفوارق الاجتماعية؛ واستنزاف الموارد الطبيعية والمالية؛ وتزايد معدلات الفقر والبطالة والمرض. كلها دلائل تشير إلى الإخفاق في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أن أزمة التفاوت التنموي يعود إلى غياب السياسات التنموية المتكاملة والشاملة التي تراعي البعد المكاني للتنمية في جميع الأقاليم الجغرافية، مما يتطلب تعزيز سياسات تنمية مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية مكانيا، وضمان الجمع بين مختلف الموارد على نحو فعال وعادل، وتحسين ورفع قدرات ومعدلات الإنتاج في كل الأقاليم بما يضمن التحسين المستمر والمتزايد لتحقيق الأهداف التنموية وأهمها التنوع الاقتصادي، مع الإقرار بالتطلعات الاقتصادية والاجتماعية للجميع وبالتالي بناء اقتصادات أكثر إنتاجية وتنافسية لدعم الاقتصاد الوطني وتنميته.

واستناداً إلى طرح وتحليل اشكالية تحقيق التنمية المكانية في ليبيا، لا يفوتنا أن ننوه إلى أنه من المهم أن تهتم الدولة الليبية بدراسة كيفية إتمام عملية التنمية المكانية بالاعتماد على تحليل

طبيعة الاماكن المختلفة بها والموارد التي تمتلكها هذه الأماكن، ولكي يتم ذلك ينبغي توفير نوع من الاستقرار السياسي والوحدة بين المناطق والأقاليم المختلفة داخل البلاد.

كما يمكن التوصية بإجراء دراسات واسعة ومعمقة حول إشكالية التنمية المكانية وتحديد إمكانيات وموارد الأقاليم الطبيعية والبشرية وتحديد وسائل استغلالها وإبراز أهم التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المكانية في ليبيا. هذا فضلاً عن الدعوة لتطوير خطط واستراتيجيات بناءة تعزز مسيرة التنمية المكانية في ليبيا الجديدة. واقتراح المشروعات والبرامج اللازمة للوصول الى أهداف التنمية المستدامة.

المراجع:

1. بن غضبان، فؤاد، التخطيط والتنمية من منظور جغرافي، الأردن: د ار اليازوري العلمية، 2020.
2. التير، مصطفى عمر ، مسيرة التحديث في المجتمع الليبي، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1992.
3. البنك الدولي، التقرير الاقتصادي القري – ليبيا، 2006.
4. جامع؛ محمد نبيل، التنمية في خدمة الأمن القومي، القاهرة: منشأة المعارف المصرية الصفحة،2000.
5. الجوزكة، محمد خميس، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 1990.
6. الحداد، عوض يوسف، الاوجه المكانية للتنمية الإقليمية، بنغازي: منشورات جامعة بنغازي، 1998.
7. الحداد، عوض يوسف، التنمية المكانية والتخطيط الاقليمي، دراسة في تطور البارادايم، بنغازي منشورات جامعة بنغازي، 2012.
8. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولي للسنوات (1963م – 1968م) المملكة الليبية ، وزارة التخطيط والتنمية.
9. عبد الرحيم، مصطفي جليل، "اليات التنمية المكانية بين النظرية والتطبيق"، **مجلة الديالي**، العدد 40 ، 2009.
10. عبدالعال، أحمد محمد، جغرافيا التنمية: مفهومها وابعادها، مجلة كلية الآداب . جامعة المنيا المجلد التاسع، 1990 .
11. العزاوي، فلاح جمال، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، عمان : دار دجلة، 2016.

12. غنيم، عثمان محمد، مقدمة في التخطيط الإقليمي، عمان: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998

13. غنيم، عثمان محمد، التنمية المكانية: دراسة في المفهوم والمضمون والنظريات، عمان: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.

14. قانون سنة (1963) بشأن إصدار قانون بتعديل بعض أحكام الدستور.

15. محمد، سيد محمد، الاعلام والتنمية، القاهرة: دار الفكر العربي، 1988

16. محمد، علي عبدالله، التنمية الاجتماعية في ليبيا، طرابلس: مركز الدراسات الاجتماعية، 2010.

17. المملكة الليبية، مجلس التخطيط القومي، التقرير السنوي الثاني بشأن النشاط الانمائي، 1965.

18. صندوق النقد الدولي (2012) ليبيا بعد الثورة : التحديات والفرص، متوفر على: https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/dp/2012/1201mcda.pdf .

19. وزارة التخطيط والتنمية – 1968.